سياسات إسرائيل في تفقير وتأخير عجلة التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة:

"الأثر على هجرة الشباب، محافظة بيت لحم كمثال عملي"

معلومات رئيسية

ينطبق حق التنمية الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة على الشعوب كافة، من ضمنها الشعب الفلسطيني، ليس فقط على المستوى الكلي كالأمن والاقتصاد ولكن يعتبر أيضاً حق فردي كالحق في التوظيف والتعليم والمساواة.

شكلت اتفاقية أوسلو نقطة تحول كبيرة في التنمية والاقتصاد الفلسطيني. ومع تكوين السلطة الوطنية الفلسطينية، كان الهدف تحقيق السيادة الكاملة على الأراضي الفلسطينية وإقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن في واقع الأمر، أدت اتفاقيات أوسلو إلى تجزئة الأراضي الفلسطينية، حيث تم تقسيمها إلى ثلاث مناطق رئيسية (أ، ب، ج).

يعتبر بروتوكول باريس الاتفاق الاقتصادي المكمل لاتفاقيات أوسلو والذي أسس الإطار العام للاقتصاد الفلسطيني. أدى هذا الاتفاق إلى جعل السوق الفلسطيني رهينة بيد الاحتلال الإسرائيلي وجعله اقتصاد تبعي، معتمد بالكامل على الاقتصاد الإسرائيلي. وقد نص على تمكين الاحتلال الإسرائيلي من السيطرة الكاملة على كافة الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية، والتحكم بالموارد الطبيعية الفلسطينية، والتجارة، والرسوم الجمركية، وكل ما يندرج تحتها.

إن عملية إنشاء المستوطنات، وتقييد حركة الفلسطينيين ، واعتقال الآلاف منهم، والسيطرة على الحدود والحياة الاقتصادية بالكامل، كلها عناصر شكلت نظامًا متماسكاً لمصلحة الاحتلال الذي أقرته اتفاقيات أوسلو وتم تنفيذه بموجب بروتوكول باريس.

وفقا لاتفاقية اوسلو، تخضع المنطقة (ج) بالكامل تحت السيطرة والإدارة الإسرائيلية وتغطي أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية. يقدر أن حوالي ٣٠٠,٠٠٠ فلسطيني يعيشون في ٥٣٢ منطقة سكنية تقع جزئيًا أو كليًا في المنطقة (ج)، إلى جانب حوالي ٤٠٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يقيمون في ما يقارب ٢٣٠ مستوطنة إسرائيلية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة. تعتبر منطقة (ج) منطقة غنية بالموارد الطبيعية التي يُمنع الفلسطينيون من الوصول إليها، والانتفاع منها.

تنتهك إسرائيل حق التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة من خلال مجموعة من السياسات التي تحيل بين الفلسطينيين والوصول إلى أراضيهم ومواردهم، وتتحكم في نشاطاتهم الاقتصادية، وحرية الحركة داخل وطنهم وفي الخارج حيث تنتج عنه آثار جسيمة تسبب تراجع حاد في التنمية وخلق متعمد لبيئة ضحلة من جميع النواحي، تتجلى كدافع قسري للهجرة.

السياسات الإسرائيلية وانتهاكات حقوق الإنسان

الاقتصاد والتجارة:

• تحتجز إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني أسيراً لأنظمتها المكلفة من التعريفات والضرائب والعمل والسياسات النقدية والمالية مما يخلق اقتصاداً وطنياً ضعيفاً يعتمد كلياً على الاقتصاد الإسرائيلي.

• تعد فلسطين سوقاً أسيراً لإسرائيل حيث تتلقى حوالي ٨٥٪ من صادراتها وتقدم ٧٠٪ من وارداتها مما يخلق عجزاً تجارياً في الاقتصاد الفلسطيني، فالشركات الصغيرة- وهي غالبية القطاع التجاري الفلسطيني- غير قادرة على منافسة مثيلاتها من الشركات الإسرائيلية، بحيث تواجه تحديات جدية تتعلق بعدم إمكانية الوصول أو استخدام الموارد المختلفة وارتفاع تكاليف المعاملات والرسوم الجمركية.

• تعتمد السلطة الفلسطينية اعتماداً كبيراً على ضريبة الدخل لإنتاج ربحاً لها، مما يعني أن ليس لدى السلطة الفلسطينية أي سيادة مالية تمكنها من وضع سياسات تدعم نموها اقتصادياً بشكل مستقل. تحدّ زيادة ضريبة الدخل من القدرة على الصرف المحلي الذي يؤدي إلى تداعيات جسيمة على القطاعات التجارية مثل الشركات الصغيرة والمستقلة حيثما يعمل قسم كبير من الشباب الفلسطيني.

• يفصل بين المدن والبلدات الفلسطينية المستوطنات والحواجز الإسرائيلية والتي في تزايد كل يوم، وتحيط بها مناطق (ج) التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية مما يؤثر سلباً على السكان والبنية التحتية والتجارة والحركة ومجموعة كبيرة من الجوانب المهمة الأخرى على مستوى الحياة اليومية. يعد هذا كله جزءاً محورياً من السياسات الممنهجة التي يتبعها الاحتلال الإسرائيلي في تأخير عجلة التنمية في الضفة الغربية.

إمكانية الوصول إلى الموارد:

• تمثل مناطق (ج) الغالبية العظمى من الضفة الغربية حيث تشكل ٦٠٪ منها، وتقع تحت إدارة مدنية وأمنية إسرائيلية كاملة، وتضم هذه المناطق معظم الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية في الضفة الغربية، بما في ذلك أنظمة التروية والمياه.

• تقع معظم الموارد الطبيعية الفلسطينية تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي، مما يعني أنه ليس بإمكان الفلسطينيين الوصول إلى مواردهم الطبيعية وأراضيهم أو استخدام أي وسيلة لاستخراج المعادن أو الاستفادة من هذه المصادر لمصالحهم الاقتصادية.

وفقًا لاتفاقية أوسلو، تشكل المنطقة (أ) ١٨٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتخضع تحت حكم السلطة الفلسطينية، مدنيًا وأمنيًا. بينما تشكل المنطقة (ب) ٢٢٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتخضع تحت السيطرة الإدارية للسلطة الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية. بينما تشكل المنطقة (ج) ٦٠٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتخضع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة..

قطاع الصناعة والبنية التحتية:

• أدى التمييز الصارخ في نظام التخطيط الإسرائيلي المفروض على الفلسطينيين في مناطق (ج)، والذي يترجم عملياً في هدم المنازل، وصعوبة الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء، والمعاناة في الوصول إلى المواد الخام، والحصول على تراخيص للبناء والتكلفة العالية جداً لشراء مواد البناء، وغالباً استحالة القدرة على تطوير البنية التحتية اللازمة في تلك المناطق، مثل الطرق وشبكات الاتصال وأنظمة الصرف الصحي، إلى تراجع التنمية في هذه المناطق.

الملكية الفلسطينية:

• أصبح من الصعب جداً على الفلسطينيين الاستقرار والاستثمار في وطنهم بسبب سيطرة اسرائيل فعليا على معظم الأرض الفلسطينية المحتلة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي في هدم الملكيات وسياسات اسرائيل التمييزية ضدهم في نظام التخطيط، إضافة إلى سلب الملكيات المستمر وضم الأراضي الفلسطينية.

فرص التوظيف:

• وصلت معدلات البطالة إلى ذروتها في العقود الأخيرة بسبب الاعتماد الكلي والتبعية الكاملة للاقتصاد الفلسطيني على الإسرائيلي، وفرض القيود على أماكن وأوقات وطبيعة العمل للفلسطينيين ،وعدم الاستقرار السياسي، وقد أدى ذلك إلى تزايد معدلات الفقر بشكل كبير وخاصة بين فئة الشباب.

مدينة بيت لحم كمثال عملي لهذه السياسات:

• تشكل منطقة (ج) ٨٥٪ من محافظة بيت لحم، بحيث يمكن للفلسطيني استخدام ١٪ فقط منها لممارسة أنشطة اقتصادية وتنموية. عملياً، وبالنظر للوضع الراهن، فقد تم عزل بيت لحم عن بقية المدن الفلسطينية بفعل المستوطنات الإسرائيلية داخلها وحولها، بالإضافة إلى جدار الضم والتوسع الإسرائيلي. جميع هذه العوامل الفيزيائية، إلى جانب السياسات الاقتصادية الإسرائيلية التعسفية، تخنق الاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك وبشكل خاص مدينة بيت لحم.

• يشكل المسيحيون الفلسطينيون غالبية سكان مدينة بيت لحم، والذين يواجهون، نتيجة لسياسات الاحتلال،أقصى درجات الفقر وتأخر في التنمية مما أدى إلى زيادة الهجرة وشكل تهديداً وجودياً لبقاء المجتمع المسيحي في وطنه الأم.

• في مواجهة هذا الوضع الاقتصادي الخانق، وارتفاع معدلات البطالة، وسياسات الضم وهدم المنازل والمنشأت، إلى جانب العزلة المتزايدة عن أجزاء أخرى من فلسطين وآفاق المستقبل القاتمة. وفي ظل هذه الظروف، لا يرى العديد من الفلسطينيين المسيحيين، وخاصة الشباب، أي أمل في الحرية والكرامة والتنمية في وطنهم. الغالبية العظمى من هؤلاء المسيحيين يعيشون في بيت لحم. وهذا يدفعهم إلى التفكير في الهجرة، مما يشكل تهديدًا وجوديًا للمجتمع المسيحي الفلسطيني الصغير والمتضائل بالفعل، وخاصة ضمن فئة العائلات الشابة .

لمزيد من المعلومات حول سياسات الاحتلال الإسرائيلي في تأخير عجلة التنمية والتفقير في فلسطين، اقرأ/ي التقرير الذي اعدته جمعية البلسان لحقوق الإنسان بعنوان "سياسات إسرائيل في تفقير وتأخير عجلة التنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: الأثر على هجرة الشباب، محافظة بيت لحم كمثال عملي" عبر مسح الQR Code التالي:

تقرير

Balasan Initiative
for Human Rights

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
PALESTINE & JORDAN

"تم إنتاج هذه الوثيقة بدعم من مؤسسة هينرش بل - مكتب فلسطين والاردن. الآراء الواردة هنا هي آراء جمعية البلسان لحقوق الإنسان، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هينريش بل - مكتب فلسطين والاردن."